University of Zawia Journal of Economic Sciences (UZJES)
Volume 6, Issue 1, (2024), pp.59-78, ISSN:xxxx-xxxx

# Support policy between application and cancellation

**Sulayman Ramadhan alkeelani**

**Lecturer - Department of Economics - Faculty of Economics and Political Science - University of Jfara**
**Jfara - Libya**
**Email: solimanrk@gmail.com**

*Received:* 25-03-2024 / *Accepted:* 25-04-2024 / *Published at:* 30-06-2024 / DOI: 10.26629/uzjes.2024.04

## ABSTRACT

The study aimed to shed light on the most important aspects related to government support policy and to identify the reasons for governments implementing this policy despite the resulting economic problems. The study concluded that support cannot be canceled despite the negatives associated with it, as the size of the economic, social and political goals assigned to it is greater. One of the negatives associated with it is that the use of this policy is not limited to developing countries only, and that the need to maintain it remains more urgent than to cancel it, with the need to rationalize it in a way that ensures that it reaches those who deserve it, and that dispensing with or reducing support cannot be done except by reforming productive structures and creating job opportunities. Real and increased production. The descriptive method and the inductive method were used to achieve the research objectives.

**Keywords**: government support, concepts, objectives and importance of support, cancellation of support.


"Articles published in Univ Zawia J Econ Sci are licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International License."

# سياسة الدعم بين التطبيق و الإلغاء

**سليمان رمضان الكيلاني**

**محاضر – قسم الإقتصاد – كلية الإقتصاد والعلوم السياسية – جامعة الجفارة**
**الجفارة – ليبيا**
**Email: solimanrk@gmail.com**

**تاريخ الاستلام: 2024/03/25م** **تاريخ القبول: 2024/04/25م** **تاريخ النشر: 2024/06/30م**

**الملخص:**

هدفت الدراسة إلى إلقاء الضوء على أهم الجوانب المتعلقة بسياسة الدعم الحكومي والتعرَف على أسباب تطبيق الحكومات لهذه السياسة رغم ما يترتب عليها من مشاكل اقتصادية، وقد خلصت الدراسة إلى أنه لا يمكن إلغاء الدعم بالرغم من السلبيات المصاحبة له إذ أن حجم الأهداف الإقتصادية والإجتماعية والسياسية المنوطه به أكبر من السلبيات المصاحبة له وأن استخدام هذه السياسة لا يقتصر على الدول النامية فقط ،وأن الحاجة إلى الإبقاء عليه تبقى أكثر إلحاحاً من إلغائه مع ضرورة ترشيده بصورة تضمن وصوله إلى مستحقيه وأن الإستغناء عن الدعم أو التخفيف منه لا يمكن أن يتم إلا بإصلاح الهياكل الإنتاجية وإنشاء فرص عمل حقيقية وزيادة الإنتاج ,وتم استخدام أسلوب المنهج الوصفي والمنهج الإستقرائي لتحقيق مستهدفات البحث.

**الكلمات المفتاحية:** الدعم الحكومي ,مفاهيم الدعم ,أهداف وأهمية الدعم ,إلغاء الدعم

**المقدمة**

تقوم الدول . سواء المتقدمة منها أو النامية . بمحاولة إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات الفقيرة ،ومن الأدوات التي تستخدمها هذه الدول لذلك هي "سياسة الدعم" التي تعد أحد مكونات السياسة الإنفاقية للدولة ،ويُعد الدعم أحد الإجراءات التي تتخذها الحكومات بهدف مساعدة المواطنين محدودي الدخل والفقراء على تحمَل ارتفاع أسعار السلع والخدمات ،حيث يُمكَن الدعم محدودي الدخل من توفير أو زيادة استهلاكهم من بعض السلع دون الاضطرار إلى خفض استهلاكهم من السلع الأخرى ،هذا بالإضافة إلى أنه يُشجع المنتجين على مواصلة مسيرة العملية الإنتاجية وتعد قضية الدعم أحد أهم القضايا المؤثرة ومحل جدل في حياة الدول باختلاف أنظمتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية، غير أن الدول النامية ولأسباب عدة تعد الأكثر احتياجاً لنظم دعم دقيقة وتمويل مادي أوسع لمكافحة الفقر ،وتوفير سبل الحماية لشعوبها ،فالدعم عبر ما يتم تقديمه من خلال شبكة الضمان الاجتماعي يُنظر إليه على أنه مجموعة من البرامج التي تهدف إلى مساعدة الأفراد والأسر الفقيرة والأكثر تعرضاً لخطر الفقر، كما أنه أحد السياسات المهمة في مجال إعادة توزيع الدخل والتخفيف من حدة الانعكاسات السيئة لمشكلة الفقر والتفاوت الطبقي

.لذا فإن سياسات الدعم الحكومي تعد جزءًا من السياسة الاقتصادية الهادفة لتحقيق الاستقرار العام والوصول إلى مستوى معيشي لائق لجميع أفراد المجتمع وبسبب الجدل القائم حول الدعم وأهميته من عدمها وبين إلغائه أو الإبقاء عليه أو اصلاحه والحد منه ,ولذلك تستعرض هذه الدراسة أهم الجوانب المتعلقة بالدعم في محاولة لتقديم معلومات كافية عنه تمكّن المطَلع من تحديد موقف سليم تجاه الخيارات التي تطرح بشأن إلغاء الدعم أو إصلاحه أو الإبقاء عليه أو زيادته.

**المشكلة البحثية**

اتسع نطاق السلع والخدمات التي يشملها الدعم خلال العقد الأخير وتسارعت وتيرة نمو حجمه على خلفية الارتفاع المستمر لأسعار السلع الأساسية ،وانخفاض الدخول الحقيقية ،وتداعيات ذلك على معدلات الفقر في ظل ضعف الدور الفعّال لشبكات الضمان والحماية الإجتماعية واتجاه الدول للتصدي لهذه التحديات بزيادة النفقات الجارية ،والتوسع في دعم السلع والخدمات وعلى وجه الخصوص منتجات الطاقة وبعض السلع الغذائية الأساسية.

ورغم فعالية هذه السياسة في تحقيق أهدافها في الأجل القصير ،إلا أن الاستمرار فيها على المدى الطويل ترتبت عليه جملة من التداعيات السلبية على اقتصادات الدول الأمر الذي وضع هذه السياسة على طاولة النقاش بين آراء متضادة لطرفين أحدهما ينادي بضرورة الإبقاء عليها والآخر يدعو إلى إلغائها.

**أهداف الدراسة**

تهدف الدراسة إلى توضيح مفهوم الدعم، وأنواعه وأهدافه والتعريف بأهميته الإقتصادية والإجتماعية وتوضيح الدوافع والأسباب التي تسعى الحكومات إلى تطبيقه وعدم إلغائه.

**أهمية الدراسة**

تأتي أهمية الدراسة من كون قضية الدعم من أهم القضايا المعقَدة في عالمنا اليوم، ومن أهم الموضوعات في اقتصادات المالية العامة فهي تحتل مكاناً مهماً بين مثيلاتها من المشكلات الاقتصادية المعاصرة ،كما أنها تأتي في مقدمة أولويات الحكومات ذلك لأن تحقيق العدالة الإجتماعية شكلت أحد المباديء الأساسية في الدول النامية ،وتعد قضية الدعم ومدى وصوله إلى مستحقيه من أهم الأهداف التي تطمح الحكومات لتحقيقها سعياً للخروج من بوتقة الفقر والمعاناة اليومية للمواطنين ولذلك فإن الفهم العميق لهذه القضية يسهَل على المهتمين وأصحاب القرار تقييمها والتعامل معها.

**الأسلوب البحثي ومصادر البيانات**

تعتمد الدراسة على استخدم أسلوب المنهج الوصفي المتمثل في تجميع البيانات من المصادر العربية والأجنبية والدراسات والبحوث والرسائل الجامعية ،وكذلك المنهج الاستقرائي في استخلاص المعلومات من المراجع العلمية لتحقيق أهداف الدراسة.

**تساؤلات الدراسة**

تحاول الدراسة الإجابة على الأسئلة التالية:

1- هل لسياسة الدعم الحكومي تعريف موحد متفق عليه ؟

2- هل تنحصر سياسة الدعم في الدول النامية فقط ؟

3- هل يمكن اعتبار السلبيات المصاحبة لسياسة الدعم مبرراً كافياً لإلغاء هذه السياسة؟

**الدراسات السابقة**

خلصت الدراسة التي أجراها عبدالمطلوب أحمد أبوفروة وحنان عبدالرحمن بركة عام (2016) عن أثر استبدال الدعم العيني بالدعم النقدي على المستهلك في ليبيا إلى مجموعة من التوصيات أهمها الإبقاء على الدعم العيني ودعم القطاع الإنتاجي ليفي بدوره وليتحول الاقتصاد الليبي من اقتصاد استهلاكي إلى اقتصاد إنتاجي .

وتوصلت الدراسة التي أجراها حنصال أبوبكر وبن أحمد سعدية عام (2018) بعنوان استراتيجية الدعم الحكومي المطبقة في الجزائر من منظور الفعالية وتحقيق العدالة الإجتماعية الاقتصادية ,بأن سياسة الدعم قد ساعدت فعلاً في تخفيف العبء عن محدودي الدخل وتحقيق مستوى مقبول من الرفاهية رغم إنها لم تخضع في مبادئها وقواعدها إلى معايير العدالة الاجتماعية والكفاءة الاقتصادية .

وتوصلت الدراسة التي أنجزتها مها محمود أبوزيد عام (2019) بعنوان نظام الدعم النقدى المشروط وعدالة توزيع الدخول إلى اقتراح نظام للدعم يجمع بين مزايا الدعم العيني ويتجنب عيوب الدعم النقدي ،ويشجع الطبقات الفقيرة على طلب خدمات التعليم والرعاية الصحية اللازمة لتنمية مهاراتهم وقدراتهم البشرية وتساعدهم على الخروج من دائرة الفقر .

وفي الدراسة القياسية التي قام بها كل من :أسماء حساين وحميدة حسيني عن أثر التحويلات الاجتماعية على النمو الاقتصادي في الجزائر (1990-2021) توصلت النتائج أن كل من دعم الأسر ودعم السكن له آثار موجبة على النمو الاقتصادي في المدى القصير والطويل.

**أولاً: الدعم في الفكر الاقتصادي**

إن الدعم مجرد ظاهرة عارضة لجأ إليها النظام السياسي عندما واجهتـــــه ظـــــروف فجائية ،تطلبت المحافظة على تواجد كـــــم سلعي محدد مع ربط أو تثبيت الأسعار عند حـــــد معين لا يتغير بتغيرات العرض والطلب ،وكان بداية ظهور مثل هذه المواقف عندما حدثت الحربين العالميتين الأولى والثانية (إسماعيل، 2019) ,فمنذ أكثر من قرنين نادي آدم سميث بعدم تدخل الدولة في الاقتصاد، ومن ثم بترك الأسعار حرة فهي سوف تتوازن تلقائياً مادامت هناك منافسة كاملة، وسيطر ذلك علي الفكر الاقتصادي طوال القرنين التاليين، ولكن ظهرت بعض الاستثناءات المهمة، في كل من الفكر الرأسمالي والفكر الاشتراكي على السواء.

ففي الفكر الرأسمالي وبعد ظهور الكساد العظيم في عام 1929م ، ظهر كينز ودعا إلى تدخل الدولة في حدود ،ولو أدى إلى تقييد بعض الحريات ،وانحراف بعض الأسعار عن مستواها الطبيعي، وذلك بزيادة الإنفاق الحكومي وتخفيض أسعار الفائدة على نحو يضمن زيادة العمالة وتشغيل الباحثين عن عمل ,وحمل لواء نفس الدعوة وطبقها بالفعل الرئيس الأمريكي روزفلت ،ثم جاء في أعقاب الحرب العالمية الثانية في أوروبا اقتصاديون يدعون إلى تدخل الدولة بتقديم الدعم لبعض السلع والخدمات الضرورية ،ونفذت أفكارهم بالفعل، فحصل الناس ،فقراء وأغنياء ،على خدمات الطب والتعليم وبعض السلع الغذائية الضرورية ،بأسعار أقل من أسعارها الطبيعية ،بل مجاناً في كثير من الأحيان ،مما عرف بدولة الرفاهية Welfare States ولا يزال هذا النظام مطبقاً حتى الآن في كثير من دول أوروبا.

أما في الفكر الاشتراكي ،فقد كان تدخل الدولة في الاقتصاد بما في ذلك تحديد الأسعار مبدأ مسلماً به ولا يقبل المناقشة فقد طبقه الاتحاد السوفيتي ودول أوروبا الشرقية، والصين طوال عصر ماوتسي تونج، كما تم تطبيقه في كثير من الدول النامية (حسين و غانم، 2021).

ولا يمكن الحديث عن الدعم في الرأسمالية (في الواقع إلا بعد التمييز بين المستويين النظري والتطبيقي لها، فعلى المستوى النظري يلاحظ أن الرأسمالية قائمة كنظام اقتصادي ليبرالي – واستنادا

إلى فكرة القانون الطبيعي – أي أن مصلحة المجتمع ككل ستتحقق حتماً ،من خلال محاولة كل فرد تحقيق مصالحه الخاصة ، دون تدخل الدولة كممثل للمجتمع ،وطبقا لهذا فإن الموقف الليبرالي – الرأسمالي من الدعم الاقتصادي الحكومي – على المستوى النظري – هو موقف سلبي مضمونه رفض أي شكل من أشكال الدعم الحكومي باعتباره شكل من أشكال تدخل الدولة ,أما على المستوى التطبيقي فقد أثبت واقع المجتمعات الرأسمالية الأوروبية ذاته خطأ هذا الموقف الليبرالي – الرأسمالي ،فقبل أن ينتهي القرن التاسع عشر كان من الضروري تدخل الدولة ,وبعد انهيار الكتلة الشرقية ،وظهور نظام عالمي جديد أحادي القطب، ظهرت بعض الدعوات التي تلتزم الموقف النظري الليبرالي – الرأسمالي السلبي من الدعم الحكومي ،إلا أن هذه الدعوات شكلت الأساس الايدولوجى للأزمة المالية في عام 2008م ،مما أدى إلى تجدد الدعوات إلى ضرورة تدخل الدولة، ومن أشكاله الدعم الحكومي لفئات معينة أو لقطاعات اقتصادية معينة على سبيل المثال لا الحصر فإن أغلب الدول الغربية لديها برامج للضمان الاجتماعي والرعاية الصحية وبرامج دعم العاطلين عن العمل، وظلت دول مجموعة العشرين تقدم دعما حكوميا للوقود الأحفوري ،واستمرت الولايات المتحدة الأمريكية في تقديم الدعم الزراعي ،مما دعا باقي الأطراف الأساسية في منظمة التجارة العالمية إلى دعوتها مرارا إلى تخفيضه ,وظلت الحكومة البريطانية تتكفل بدفع أكثر من 90% من قيمة الإيجار للعاطلين عن العمل وأولئك الذين يعملون بدوام جزئي (أبوفروة و بركة، 2016).

**ثانياً: مفهوم الدعم**

لقد تنوعت المفاهيم العلمية لسياسات الدعم الحكومي ،وذلك لاختلاف المصادر المستقاة منها تلك المفاهيم فضلاً عن التنوع والاختلاف في التخصصات العلمية لتلك المصادر ,ويوجد تداخل كبير فيما بين هذه المفاهيم ،فهناك العديد من التعريفات التي تناولت مفهوم الدعم كما أنه يوجد العديد من أنواع الدعم ,فيمكن تعريف الدعم بأنه " تحمل الدولة جزءا من سعر السلع والخدمات الأساسية التي لا يمكن للمواطن أن يستغنى عنها ولا يبقى إلا جزء ضئيل من هذا السعر يتحمله المواطن (الفقي ، 2023) ،ويتناول هذا المفهوم التكاليف التي تتحملها الدولة في سبيل توفير السلع والخدمات بأسعار أقل من قيمتها السوقية.

ويمكن تعريف الدعم أيضاً بأنه " نفقة حكومية مباشرة أو غير مباشرة أو حق اقتصادي ممنوح أو امتياز خاص ممنوح إلى المشروعات الخاصة أو الأفراد أو الوحدات الحكومية بغرض تحقيق هدف عام . (Steenblik, 2005)

كما يمكن تعريف الدعم أيضاً بأنه عبارة عن كافة المدفوعات الجارية بلا مقابل التي تقدمها الحكومة بشكل صريح أو ضمني للشركات والمؤسسات العامة أو الخاصة المالية وغير المالية دون الأفراد على أن ينعكس تأثير تلك التحويلات بشكل صريح أو ضمني على رصيد التشغيل السنوي لكلاً من الوحدات المتلقية للدعم والموازنة العامة للدولة (مصطفى، 2013).

**1. مفهوم الدعم من الناحية الاقتصادية**

تعد سياسات الدعم من السياسات المهمة التي تستخدم من قبل الأنظمة المختلفة لتحقيق أهداف تختلف من نظام لآخر حسب البنى والهياكل الاقتصادية لهذه الأنظمة فقد يكون الهدف من الدعم الحكومي هو تحقيق التوازن الاقتصادي في بلد ما ،بينما يكون في بلد آخر هو تشجيع الاستثمار الخاص سواء كان ذلك في الزراعة أم الصناعة ،لذا فإن سياسات الدعم الحكومي تعد جزءًا من السياسة الاقتصادية الهادفة لتحقيق الاستقرار العام والوصول إلى مستوى معيشي لائق لجميع أفراد المجتمع (مهودر، 2012) ويطلق بعض الاقتصاديين على الدعم الحكومي مصطلح المنح والإعانات أو النفقات التحويلية ،فالمنح والإعانات هي تلك النفقات العامة التي تدفعها الدولة نقداً أو عيناً كتوفير بعض السلع والخدمات مجاناً أو بأثمان منخفضة لكافة أفراد الشعب أو للطبقات الفقيرة دون أن تحصل الدولة مقابلها على أي شئ مادي من المستفيد بالنفقة (العامري و الحلو، 2020، ص31).

لذلك فإن الإعانات هي النفقات التي تمنحها الدولة وهي شكل من أشكال الإنفاق العام ،والإعانات يمكن تصنيفها إلى إعانات دولية وأخري محلية ،حيث إن الإعانات الدولية تستخدم لمساعدة الدول في عدة حالات ولأسباب متنوعة منها السياسية والاقتصادية والطبيعية كما في الكوارث مثل الفيضانات والزلازل، أما الإعانات المحلية فقد تكون إعانات إدارية الغرض مساعدة الهيئات، ومنها تشجيع الإنتاج وحمايته،

وكذلك المنح والإعانات النقدية المقدمة لأفراد المجتمع ،والهدف منها تقليل التأثيرات المباشرة على الحالة المعيشية للطبقات الفقيرة ،وكذلك الإعانات التي تهدف إلى إصلاح المجتمع كالمساعدات التي تمنح للعائلات والمساعدات الصحية والعلاج المجاني والسياسة المالية التي تهدف إلى القيام بالمرافق العامة كالكهرباء وتوصيل الماء وإنشاء قنوات الصرف الصحي.

أما مصطلح النفقات التحويلية فقد ظهر على يد الاقتصادي بيجو حيث قسم النفقات العامة إلى نفقات حقيقية ونفقات تحويلية (يوسف، 2020) ويقصد بالنفقات التحويلية هي تلك النفقات التي لا تحصل الدولة من جراء إنفاقها على سلع وخدمات من جهة أخرى ،لذلك فإنها تؤدي إلى زيادة الدخل القومي مباشرة ،حيث إن هدف الدولة من هذا الإنفاق هو إعادة توزيع الدخل ولو بصورة جزئية لمصلحة فئة معينة.

وتستمد النفقات التحويلية أهميتها بصفتها أداة مالية وذلك من تأثيرها في إعادة توزيع الدخل القومي ،ويمكن تقسيم هذه النفقات من حيث أغراضها إلى ثلاثة أنواع (يوسف، 2020، ص21):

**أـ** النفقات التحويلية الاجتماعية: وتهدف هذه النفقات التي تتم بلا مقابل إلى تحقيق أغراض الدولة الاجتماعية ,مثل إعادة التوازن بين الفئات والطبقات الاجتماعية المختلفة ،أو رفع مستوى معيشة بعض الأفراد والطبقات ,وتتمثل في التأمينات الاجتماعية ،والإعانات النقدية هي تلك الإعانات التي التي تمنح للموظفين والعمال ذوي الدخل المحدود لمواجهة الأعباء الحياتية المتزايدة وغلاء المعيشة ،وكذلك الإعانات التي تمنح للعائلات الكبيرة العدد وكذلك تلك التي تعطى لمواجهة المرض أو العجز أو الشيخوخة أو البطالة ،وأيضاً التي تمنح لبعض الهيئات الخاصة التي تقوم بخدمات اجتماعية مثل النوادي والجمعيات.

**ب** . النفقات التحويلية الاقتصادية: وتتمثل في الإعانات التي تمنح لبعض المشروعات بغرض رفع أرباحها ،أو بغرض تخفيض أثمان منتجاتها ،أو بهدف حماية الصناعة الوطنية ،أو تشجيع التجارة الخارجية.

**ج .** النفقات التحويلية المالية: وأهم صورها فوائد الدين العام واستهلاكه ،وقد تزايدت أهمية هذه النفقات مع تعاظم الدين العام.

وتشيع التفرقة فيما يخص النفقات التحويلية بين التحويل المباشر والتحويل غير المباشر ،ويكون حكمنا على كون التحويل مباشرا أو غير مباشرا ،بالنظر إلى ما إذا كان المستفيد يتلقى التحويل نقداً أم لا.

وعلى ذلك يقصد بالتحويل المباشر ،تحويل جزء من القوة الشرائية عن طريق إعطاء المستفيد دخلاً نقدياً ،وعلى ذلك يمكن تسمية التحويلات المباشرة بالتحويلات النقدية (السمالوطي، 1983) ,بينما يقصد بالتحويل غير المباشر أن يتلقى المستفيد منه سلعة أو خدمة بالمجان ،أو أن يدفع فيها ثمناً يقل عن نفقة إنتاجها ،ولذلك يمكن أن تسمى التحويلات غير المباشرة بالتحويلات العينية.

ومعنى ذلك أن التحويلات الأخيرة لا تؤدي إلى زيادة الدخول النقدية ،بل تؤدي إلى زيادة الدخول الحقيقية عن طريق توزيع خدمات مجانية أو تخفيض إنفاق المستهلكين عن طريق الإعانات المخصصة لخفض الأثمان (السمالوطي، 1983، ص12).

**2 . مفهوم الدعم لدى المنظمات الدولية**

اختلفت المنظمات الدولية في تعريف الدعم ،فكل منظمة من المنظمات الدولية ،التي تهتم بقضية الدعم تقدم بدورها مفهوماً مختلفاً للدعم يتفق مع أغراض التحليل الخاصة بالمنظمة ،وبما يؤدي إلى اختلاف واضح بين تلك المنظمات في درجة شمول مفهوم الدعم والعناصر التي تضمنها ،ويمكن تناول تلك المنظمات وفقاً لتعريف كل منها كما يلي (يوسف، 2020، ص29):

أ- النظام الأوروبي للحسابات Euro System of Accounts ESA:

يتبنى هذا النظام مفهوماً ضيقاً للدعم الحكومي يتناسب مع الأغراض المحاسبية وسهولة القياس الكمي ,وبالتالي يعرف الدعم على أنه مدفوعات جارية بدون مقابل تقدمها الحكومة للمنتجين بهدف التأثير على مستويات الإنتاج أو مستويات الأسعار أو عوائد عناصر الإنتاج الخاصة بالمشروعات.

ب- منظمة التجارة العالمية WTO:

تتبنى المنظمة مفهوماً للدعم يتناسب مع أهدافها التنافسية ومنع الممارسات المعوقة لحركة التجارة العالمية وبالتالي تضع اتفاقية منظمة التجارة العالمية بشأن الدعم والرسوم الجمركية المضادة (SCM) خصائص أو عناصر أساسية للدعم، وهي أن الدعم عبارة عن مساهمة مالية تتم بواسطة الحكومة لأي مؤسسة أو نشاط اقتصادي داخل الدولة لغرض مساعدة الصناعة أو القطاعات الإنتاجية والخدمية للحفاظ على أسعار السلع والخدمات عند مستوياتها الدنيا بما يحقق أهداف هذا الدعم .

ج- يتوافق تعريف (OXFORD) للدعم مع تعريف منظمة التجارة الدولية ويهدف إلى إعادة توزيع الدخل ،ولكن غالباً ما تظهر مشكلة عدم وصول الدعم لمستحقيه ،فعلى سبيل المثال الدعم الموجه للمنشأة أو المزرعة يفيد الفلاحين الأغنياء أكثر من مثلهم الفقراء ،كما أن دعم الصادرات يدفع لزيادة الصادرات لكي يتحسن ميزان المدفوعات (يوسف، 2020، ص30).

د- منظمة الأمم المتحدة: تعرِّف الدعم بأنه "دفعات نقدية من جانب الحكومة إلى المنتجين والمستهلكين من أجل التحفيز على زيادة الإنتاج أو التشجيع على استخدام مصدر معين من مصادر الطاقة" (Khattab, 2007) أما البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة فيعرف الدعم أنه كافة أشكال المساهمات المالية التي تقدم عن طريق الحكومة بشكل مباشر أو غير مباشر أو عن طريق وسيط أي أنه يشمل السلع و الخدمات التي تقوم الحكومة بتوفيرها ،كما يشمل أيضا التنازل عن تحصيل إيرادات مستحقة (الفقي ، 2022).

هـ – منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OCED: تتبنى المنظمة مفهوماً للدعم أكثر اتساعاً من كلا المفهومين السابقين وتعرف الدعم على أنه نوع من السلوك الحكومي الذي يمنح ميزة للمستهلكين أو المنتجين بهدف زيادة دخلهم أو تقليل التكلفة التي يتحملونها (عطية، 2010) كما تعرف بصورة أخرى على أنه "عبارة عن مؤشر القيمة النقدية السنوية لإجمالي التحويلات من جانب الحكومة ودافعي الضرائب لدعم المنتجين في مختلف القطاعات (مصطفى، 2013، ص6).

و . منظمة الأغذية والزراعة (FAO): تعرف الدعم على أنه " البرامج النقدية أو العينية التي تسعى للحد من الفقر من خلال إعادة توزيع الثروة لصالح الطبقات الفقيرة ضامنا للحد الأدنى من الرفاهية عن طريق توافر الحد الأدنى من التغذية ومواجهة المخاطر (الفقي ، 2023).

ومن العرض السابق للتعريفات المختلفة للدعم نستنتج ما يلي:

1- إن مفهوم الدعم مفهوم مرن تستخدمه الأدبيات للإشارة إلى أنماط وعناصر مختلفة من الإنفاق الحكومي وغير الحكومي ويمكن أن يكون لكل نوع من أنواع الدعم مفهوم خاص – انظر الجدول (1).

2- لا يوجد تصنيف وحيد أو تعريف وحيد يعد مقبولاً عالمياً للدعم الحكومي فتعريف الدعم وتصنيفاته تختلف وفقاً للسياق المستخدم، وكذلك وفقاً للغرض من التحليل، وهو الأمر الذي يجعل الأدبيات تتخذ العديد من الاتجاهات المتباينة في تعريف الدعم وتحليله، فمن الأدبيات ما يحلل الدعم الحكومي من وجهة نظر القطاعات، فبذلك توسع تلك الأدبيات مفهوم الدعم ليشمل كل ما يوجه من إعانات مالية للقطاع العائلي، وقطاع الأعمال، بينما يقصره البعض على ما يوجه لقطاع الأعمال فقط ,في حين يحلل آخرون الدعم الحكومي في الأدبيات من وجهة نظر الإنفاق الاجتماعي الذي يقدم من خلال الموازنة العامة للدولة، وبالتالي، توسع بعض الأدبيات مفهوم الدعم ليشمل العديد من عناصر الإنفاق الاجتماعي كالإنفاق على التعليم والصحة، أو المنح والمزايا المرتبطة بشبكة الأمان والحماية الاجتماعية.

3- كل مؤسسة من المؤسسات الدولية تطرح مفهوماً مختلفاً للدعم يتفق مع أهداف المنظمة وطبيعة عملها.

**ثالثاً: نطاق وأشكال وآليات الدعم**

تتعدد أنواع وأشكال الدعم بحسب اختلاف طبيعة السلع والخدمات التي يشملها الدعم والشرائح المستفيدة من الدعم سواء على مستوى المستهلكين أو المنتجين ,ومن أهم ما يقع ضمن نطاق الدعم الحكومي:

- دعم منتجات الطاقة (وقود وكهرباء وبنزين وكيروسين وغاز طهي).
- دعم السلع الغذائية.
- دعم الخدمات الاجتماعية.

- دعم الإنتاج الزراعي والحيواني والصناعي.
- دعم مؤسسات القطاع العام الإنتاجية والخدمية.

أما أبرز أشكال الدعم فهي:

**1- الدعم المعمم للأسعار**

يأخذ الدعم أشكالاً مختلفة منها على سبيل المثال الأشكال التالية: (صندوق النقد العربي، 2018):

أ- خفض الأسعار ،يعد من أكثر أشكال الدعم انتشاراً ,وتنتهج الدول سياسة خفض أسعار بعض السلع أو الخدمات إلى أقل من تكلفة إنتاجها أو تكلفة استيرادها ،أو خفض سعر الصرف إلى أقل من السعر الرسمي لاستيراد بعض السلع وكذلك الخفض المباشر للأسعار في دعم استهلاك منتجات النفط ،وغاز الطبخ وخدمات الكهرباء والمياه وربما يختلف الأمر قليلاً فيما يتعلق بدعم تعريفة الكهرباء حيث تضع بعض الدول آليات لاستهداف الشرائح المستحقة له منها على سبيل المثال وضع سقف استهلاك محدد يتم على أساسه منح الدعم.

ب-خفض الضرائب والرسوم الحكومية

تركز الدول في استخدام التخفيض الضريبي بشكل أكبر على دعم بعض المواد الغذائية الاساسية إضافة إلى دعم الصادرات ،ومدخلات الإنتاج الزراعي والحيواني والصناعي ،ذلك بهدف خفض أسعار السلع الاستهلاكية أو دعم الإنتاج وتعزيز التنافسية ,فيتم على سبيل المثال خفض بعض الضرائب مثل ضرائب الدخل والأرباح والمبيعات والقيمة المضافة، والرسوم الجمركية على بعض السلع الغذائية الاساسية، وبعض المعدات الطبية والأدوية البشرية والبيطرية.

ج- دعم فوائد القروض

تستخدم بعض الدول آلية دعم فوائد القروض لتوفير الإقراض الميسر للعائلات الفقيرة بهدف توفير السكن أو دعم الإنتاج الزراعي وذلك بتحمَل الدولة فوائد تلك القروض وإعفاء الفئات الفقيرة منها والدعم النقدي الموجه إلى شرائح معينة.

**2- الدعم من حيث النظرة إلى العبء المالي على الموازنة العامة:** (صندوق النقد العربي، 2018، ص14):

أ. دعم مباشر أو صريح

يتمثل في اعتمادات مالية تدرج في الموازنة العامة للدولة على السلع والخدمات المدعومة.

ب. دعم غير مباشر أو ضمني

ويتمثل في تنازل الدولة عن جزء من الايرادات العامة المستحقة من أجل خفض الكلفة المالية للسلع والخدمات التي يشملها الدعم إلى أقل من تكلفة الإمداد والتوزيع.

**رابعاً: أنواع الدعم**

توجد تقسيمات متعددة يمكن عن طريقها تحديد نوع الدعم وأيضا السياسة المتبعة في توفير الدعم – انظر الجدول (1) – ومن أهم أنواع الدعم الآتي:

**1- الدعم تبعا لطريقة تقديمه للمستفيدين منه**

حيث يمكن تقسيم الدعم تبعاً للطريقة التي يحصل بها المستفيد على الدعم في صورتين (محمود، 2008):

**أ- دعم عيني**

تقوم فيه الدولة بتوفير مجموعة من السلع والخدمات بأسعار أقل من قيمتها السوقية بهدف زيادة الدخل الحقيقي لقطاع من مواطنيها لأغراض العدالة الاجتماعية في مقابل تحمل الدولة الفرق السعري بين التكلفة وسعر البيع المدعوم يعد هذا الشكل من أشكال الدعم، الأفضل من وجهة نظر القائمين على اتخاذ القرار السياسي، وهو من احدى الطرق التي تستخدمها حكومات الدول عندما يعاني اقتصادها من ظاهرة التضخم التي تقلل من القيمة الحقيقية لعملتها الوطنية. وتأخذ برامج الدعم العيني أحد ثلاثة أشكال هي (أبوزيد، 2019):

1- برامج دعم الغذاء

ويتم تقسيمها إلى أربع أنواع رئيسية هي دعم البطاقات التموينية Rationed Subsidies والتي تتضمن توزيع حجم معين من السلع بأسعار تقل عن الأسعار السائدة في الأسواق ويتناسب حجم هذه السلع مع عدد أفراد الأسرة وأيضا كوبونات الغذاء Food Stamps حيث تحصل الفئة المستهدفة على كوبونات ذات قيمة نقدية محددة تمكنها من الحصول على مجموعة من السلع بالأسعار السائدة في الأسواق ,بالإضافة إلى كل من برامج التغذية المكملة Supplementary Feeding Program وتأخذ شكل وجبات مدرسية وأغذية للأطفال وتستهدف فئات بعينها مثل تلاميذ المدارس والأطفال الرضع والأمهات في فترة الحمل ,ودعم أسعار الغذاء Food Price Subsidies والذي يهدف إلى توفير السلع لكل فئات المجتمع بأسعار مناسبة وبكميات كبيرة وبأسعار أقل من الأسعار السائدة في السوق.

2- برامج دعم الطاقة

حيث يتم دعم أسعار الطاقة من قبل الحكومة وتسعيرها بأقل من تكلفة الانتاج للطبقات الفقيرة.

3- برامج دعم الاسكان

وقد تكون إما في شكل تخفيض الفائدة على قروض الاسكان أو تخفيض مستوى الايجارات , أو قد تأخذ شكل دعم مباشر للمساكن التي توفرها الحكومة أو دعم لصيانة المساكن التي تقيمها الحكومة.

**ب- دعم نقدي**

تقوم فيه الدولة بتقديم الدعم في صورة تحويلات نقدية تساعد بعض فئات المجتمع في الحصول على السلع والخدمات بسعر السوق بهدف تحقيق العدالة الاجتماعية أو بعض الأهداف الاقتصادية الأخرى ويأخذ الدعم النقدي عدداً من الصور ومنها (حسين و غانم، 2021، ص17):

1- المساعدات العائلية الخاصة غير المشروطة

والتي تهدف إلى الحفاظ على حد أدني من الدخل لكل أسرة مع كل طفل جديد، وتمكين الأسرة من إلحاق أبنائها بالتعليم الإلزامي.

2- المساعدات الاجتماعية النقدية العامة:

ويكون الغرض منها ضمان مستوى دخل للأفراد بحيث لا يقع الفرد تحت خط الفقر ،ويتم منحه للمعاقين وكبار السن غير القادرين على العمل وأيضاً للأسر أو الأفراد على حسب مستوى دخولهم أو قدرتهم على الكسب.

3- التحويلات النقدية المشروطة

تقدم الحكومات التحويلات النقدية مشروطة بالتحاق جميع أطفال الأسر المستهدفة بالمدارس وإجراء زيارات دورية للمستشفيات، وذلك من أجل تقليل التسرب من التعليم وتحسين الأوضاع الصحية وتحسين الأوضاع النسبية لدخول الأسر المستهدفة.

4- برامج توليد الدخل

وتتضمن العديد من البرامج الفرعية من أهمها برامج القروض الصغيرة والتي يتم من خلالها منح قروض صغيرة للفقراء لاستخدامها في شراء الأصول التي تساهم في توليد الدخل، بالإضافة إلى برنامج العمل العام والذي يتم من خلالها توفير فرص عمل للفقراء القادرين على العمل وذلك في المشروعات كثيفة العمل، مثل أعمال البنية الأساسية على أن يتم دفع الأجور، إما في شكل عيني أو نقدي ولكن أقل من مستويات الأجور السائدة.

**2- الدعم من حيث الهدف من تقديمه**

ويمكن تقسيم الدعم وفقاً لهذا النمط إلى نوعين دعم استهلاكي ودعم إنتاجي ويمكن التميز بينهم على النحو التالي (أمين، 2009):

أ- دعم استهلاكي: وهو دعم يمنح لبعض السلع والخدمات بهدف تخفيض الأثمان لصالح المستهلكين من محدودي الدخل ،وبذلك فإن الهدف من الدعم هو هدف دعم فئة من المجتمع في استهلاك بعض السلع.

ب-دعم إنتاجي: يمنح هذا النمط من الدعم لبعض المشروعات والمنتجين أو فروع الإنتاج بهدف خفض تكاليف الإنتاج لتشجيع المنتجين على زيادة الإنتاج وزيادة القدرة التنافسية للإنتاج المحلى وخفض الأسعار.

**خامساً: أهداف الدعم**

توجد العديد من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تسعى الحكومات لتحقيقها عبر سياسة الدعم ولكل نوع من أنواع الدعم هدف – انظر الجدول رقم (1)– ويمكن إجمالاً أن نلخَص أهم تلك الأهداف في الآتي:

أ- إعادة توزيع الدخل وذلك يكون لصالح الفئات الفقيرة محدودة الدخل لتحقيق العدالة الاجتماعية بين أفراد المجتمع الواحد وذلك بتقليل التفاوت في توزيع الدخل في المجتمع بين الطبقات الفقيرة والطبقات الغنية، فبالدعم تحاول الحكومات التقريب بين هذه الطبقات عن طريق فرض ضرائب على الطبقات الغنية من جهة وتقديم إعانات ودعم المطبقات الفقيرة من جهة أخرى (الفقي ، 2023، ص4).

ب-محاولة لتحقيق الاستقرار الاجتماعي والسياسي و ذلك بمحاولة توفير الحاجات الأساسية، كتوفير الحد الأدنى من الطعام الضروري حياة الفرد ،و بالتالي يكون على الدولة توفير الأمن الغذائي لمواطنيها ,في الدول النفطية ينظر السكان للدعم على أنه سياسة لتقاسم ثروة البلد (قادة و لعرج، 2023).

ت-السيطرة على التضخم ,حيث أن ارتفاع السلع التي تحصل عليها الفرد تخلق ضغوط تضخمية، وهذا ما يجعل الدولة تتمسك بتطبيق سياسة الدعم.

ث-حماية الفئات محدودة الدخل والفقراء عن طريق دعم المنتجات المعيشية اليومية والخدمات مثل؛ الغذاء والدواء والتعليم والنقل والصحة وغيرها.

ج- تحفيز الصناعات الوطنية على توافر السلع والخدمات للمستهلكين بأسعار مناسبة أو مدعمة أي تكون أقل من الأسعار العالمية.

ح- مساعدة الصناعات الوطنية في منافسة نظيرتها الأجنبية وتعزيز قدرتها التنافسية التصديرية.

خ- التصدي إلى الخلل الفوري الذي قد يحدث في قطاع انتاجى ما بسبب تعرضه إلى صدمة مفاجأة ,فعندما ترتفع أسعار المواد الأولية لقطاع إنتاجي حيوي تتدخل الدولة لتثبيت الأسعار والمحافظة على بقائها في متناول كل من المستهلكين والمنتجين على حد سواء.

د- إشاعة الطمأنينة وتصريف حالة الاحتقان الموجودة في المجتمع نتيجة لوقوع أزمة سياسية، والذي يُعبر عنه بعض الاقتصاديين بـ( شراء السلم الاجتماعي).

ذ- آلية لحفظ التوازنات الاجتماعية، لكونه يُعد مدخلا أولياً لتقليص الفوارق في توزيع الدخل لدى الفئات الاجتماعية المتوسطة والقليلة الدخل في الأغلب (الرفيعي، 2022).

الجدول (1) التالي يستعرض كل أنواع الدعم التي لم نوردها تفصيلاً وفق المعايير المعتمدة في تقسيم أنواع الدعم ومفهوم كل نوع وكذلك الهدف منه

**الجدول (1) أنواع الدعم ومفهومها والهدف منها.**

| نوع الدعم | المفهوم | الهدف |
|---|---|---|
| دعم توزيعي أولي مباشر | دعم نقدي مباشر للأفراد والوحدات. | إعادة توزيع الدخل القومي وزيادة القوة الشرائية للأفراد. |
| دعم توزيعي أولي غير مباشر | تقديم سلع وخدمات بثمن أقل من ثمنها. | التأثير بصورة غير مباشرة في إعادة توزيع الدخل القومي. |
| دعم تحويلي مباشر | دعم يساهم في تحويل مسار القوة الشرائية عن طريق اتجاه الأفراد المستفيدين منه. | زيادة الدخول النقدية للأفراد مثل:الإعانات والضمانات الاجتماعية ,إعانات العجز , فوائد الدين العام. |
| دعم تحويلي غير مباشر | دعم يساهم في تحويل مسار القوة الشرائية للمستفيدين من سلع مجانية. | زيادة الدخول الحقيقية بطريقة غير مباشرة مثل الدعم المخصص لخفض الائتمان أو لتوزيع خدمات مجانية. |
| دعم حكومي تكميلي | دعم تقوم به الدولة لأهميته الاجتماعية. | يهدف إلى إشباع حاجات أساسية للسكان مثل الدعم المقدم لتوفير خدمات صحية وتعليمية. |
| دعم حكومي تدخَلي | دعم مقدم لإنتاج سلعة مادية أو لغرض توجيه النشاط الفردي الإنتاجي. | يهدف لتعزيز المسار الاقتصادي للبلد المتوجه إلى التحول الاقتصادي من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق. |
| الدعم المباشر | دعم نقدي لغرض المحافظة على القوة الشرائية للمستهلكين. | يهدف إلى ثبات الأسعار والحد من آثار التضخم والحفاظ على الدخول الحقيقية لمحدودي الدخل. |
| الدعم غير المباشر | دعم متمثل بالفرق بين كلفة إنتاج السلع والخدمات في القطاع العام وبين السعر الذي تحدده الدولة لبيع هذه السلع والخدمات سواء للأفراد أو للوحدات الإنتاجية والخدمية في القطاعين العام والخاص. | يهدف إلى خفض كلفة إنتاج السلع والخدمات مثل :الإعفاءات الضريبية والجمركية الممنوحة لبعض المشاريع والمؤسسات ,والتسهيلات الممنوحة للقروض مثل:قروض السكن أو زراعية والتي تمنح بفائدة منخفضة أو بدون فوائد. |
| الدعم الائتماني الاقتصادي | دعم نقدي للمنتجين لغرض خفض أسعار السلع وجعلها في متناول الجميع. | يهدف إلى تخفيض الفوارق الاجتماعية بين أصحاب الدخول المرتفعة والمنخفضة بهدف تحقيق العدالة. |
| الدعم الائتماني الاجتماعي | دعم نقدي لموظفي الدولة إذ يخصص من حصيلة الضرائب التي تصيب المواطنين جميعاً | يهدف إلى الحد من ارتفاع الأسعار إضافة إلى مساعدة الأسر الكبيرة على تحمَل أعباء المعيشة وهو مطبق بصورة |

| | | |
|---|---|---|
| | ويقدم إلى محدودي الدخل. | خاصة في بعض البلدان. |

**المصدر:المرصد الاقتصادي الأردني للدعم المستقل (2014) ,إعادة هيكلة الدعم الأثر الاقتصادية والاجتماعية ,الأردن ص2.**

## سادساً: الدعم بين داعميه ورافضيه

### أ- آراء الإقتصاديين

يحتدم الخلاف بين الكثير من الاقتصاديين حول سياسة الدعم ,بين من يدعو إلى ضرورة إلغاء الدعم وبين من يرون العكس ويرى الطرف المعارض للدعم ,بأن الدعم مجرد ظاهرة عارضة لجأ إليها النظام السياسي عندما واجهته ظروف فجائية ،تطلَبت المحافظة على تواجد كم سلعي محدد مع ربط أو تثبيت الأسعار عند حد معين لا يتغير بتغيرات العرض والطلب (العجمي، 2020) ،وأن السلبيات المصاحبة لسياسة الدعم أكبر من الإيجابيات التي تنطوي وراءه بينما يرى الطرف المخالف لهذا الرأي أن سلبيات إلغاء الدعم أكبر ،وإن إلغاء الدعم سيؤدي إلى آثار سلبية على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ,ويمكن أن نلخص أهم حجج كل طرف في الجدول التالي:

**جدول (2) حجج مؤيدي الدعم ومعارضيه**

| الحجج المؤيدة للدعم الحكومي | الحجج المعارضة للدعم الحكومي |
|---|---|
| * حماية الفقراء ومحدودي الدخل.<br>* زيادة القدرة الإنتاجية للمنتجين.<br>* حماية الصناعات الناشئة.<br>* تحسين الظروف المعيشية (صحة ,سكن ,تعليم ...) وتنمية الاستثمار البشري.<br>* إعادة توزيع الدخل أو الثروات وتقاسمها.<br>* اعتبار سياسي قد يتعلق بالحملات الانتخابية أو المضي في الدعم من قبل الساسة والاستفادة منه تحت مظلة حماية الفقراء. | * التكاليف المالية المرتبطة بالميزانية.<br>*الأثر السلبي على ميزان المدفوعات وعجز الميزانية خاصة في حالة دعم الطاقة.<br>* تشوهات في الأسعار وتشوهات قطاعية.<br>* الإخلال بالعدالة إذا كان الدعم للجميع دون تمييز.<br>* الإفراط في استهلاك المواد المدعومة إلى حد التبذير.<br>* الأثر السلبي على استثمارات القطاع الخاص وإزاحة المنتجين المحليين بسبب المنافسة.<br>* الأثر السلبي على البطالة وخفض إنتاجية العامل وجمود أسواق العمل والضغط المستمر على الحكومات.<br>* إزاحة الأموال العامة لصالح الدعم بدلاً من توجيهها لقطاعات أخرى مثل الصحة والتعليم تسهم في النمو الشمولي.<br>* تهريب المواد المدعومة عبر الحدود نتيجة فارق |

| | |
|---|---|
| | الأسعار. |

المصدر: د.بن قيدة مروان , د. بوزكري الجيلالي , إصلاح الدعم الحكومي في الجزائر بين مقتضيات الفعالية ومتطلبات الوضع الاجتماعي ,مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا ,المجلد 17 ,العدد 26,سنة 2021,ص17-34.

**ب: توجهات صندوق النقد الدولي إزاء سياسات الدعم الحكومي**

تتمثل توجهات صندوق النقد الدولي إزاء سياسات الدعم الحكومي بأنه يرى الآتي: (عبدالكريم، 2021)

1- إن ضبط الأوضاع المالية العامة في الاقتصادات النامية بعامة وخفض مبالغ الاستدانة يكون عن طريق إلغاء الدعم الحكومي والذي يمكّن تلك الاقتصادات من تحقيق نمو اقتصادي شامل وزيادة معدلاته فضلاً عن تحقيق تنمية مستدامة بقيادة القطاع الخاص ,ويشترط الصندوق عند عقد اتفاقيات استدانة القروض من حكومات بعض الدول التي لها شراكة تاريخية واسعة معه، تبني إجراءات تقشفية مالية تتمثل في تقليص دعم الغذاء والطاقة.

2- ضرورة أن لا يكون إلغاء الدعم الحكومي بشكل فوري وإنما بشكل تدريجي.

3- ضرورة توسيع شبكات الأمان الاجتماعي كأداة لتعويض الأثر السلبي الناتج عن إلغاء سياسة الدعم الحكومي على الفئات الفقيرة وذوي الدخول المنخفضة، لأن تخفيض الدعم أو إلغاءه يضر بشكل مباشر بالقوة الشرائية لتلك الفئات.

4- يدعو الصندوق إلى ضرورة قيام حكومات الدول النامية بتطبيق برامج التكيف الهيكلي التي تتضمن خفض القروض والانفاق وإلغاء الدعم الحكومي، لكن هذه السياسات تؤدي بالمقابل إلى خفض الأجور وتقليل القوة الشرائية للأفراد ومشاركتهم في الأسواق المحلية، وتعرض الفئات الفقيرة إلى ظروف معيشية صعبة.

5- إن تطبيق سياسة الدعم على الغذاء والطاقة سياسة من شأنها أن تؤدي إلى تعاظم الاختلالات المالية وتشجيع الافراط في استهلاك الطاقة، وتقليل حوافز الاستثمار في الطاقة المتجددة وتحول الانفاق العام عن البرامج الاجتماعية الرئيسية مثل خدمات التعليم والصحة.

**ولكن** ومن خلال تجارب متعددة للكثير من الدول (الرفيعي، 2022، ص26-27) فإن ما يشير به صندوق النقد الدولي يمكن قول الآتي:

1- أن إلغاء سياسة الدعم الحكومي في تلك الاقتصادات لم تحقق نتائج ايجابية، كأن تكون للحد من العبئ المالي المتزايد على الفئات الفقيرة والفئات ذات الدخول المتوسطة، وإنما تولد نتائج سلبية تتمثل في حدوث مشكلات اقتصادية ،قد يترتب عنها انعدام الاستقرار ،وحدوث احتجاجات وأعمال عنف وشغب ذات أثار سلبية.

2- إن إلغاء سياسة الدعم الحكومي لا يمكن أن يقدم المعالجات الدقيقة والوافية للمشكلات التي تواجه هذه الاقتصادات والتي تخص المالية العامة والميزانية.

3- دعوة الصندوق إلى توسيع أنظمة الحماية الاجتماعية في تلك الدول بهدف تعويض ما ترتب عن إلغاء الدعم من آثار سلبية على الفئات الفقيرة لا تنسجم مع الواقع العملي فيها ،لأن أنظمة الحماية الاجتماعية . إن وجدت . في هذه الدول فتتسم بالهشاشة ،ومن ثم تكون غير قادرة على حماية الفئات الفقيرة من الارتفاع المتزايد في الأسعار.

4- يترتب على إلغاء الدعم الحكومي انخفاض في الأجور ،وانخفاض القوة الشرائية للأفراد ،وتعرض الفئات الفقيرة إلى ظروف معيشية صعبة جدا.

5- توجهات الصندوق لا تتوافق مع الظروف الخاصة بالدول كافة.

6- تؤدي برامج التكيف الهيكلي التي يدعو لها الصندوق إلى تزايد معدلات الفقر والبطالة وانخفاض الأجور.

**النتائج والتوصيات**

**أولاً- النتائج**

1- ليس هناك اتفاق على تعريف واحد للدعم بل لا يمكن ايجاد تعريف شامل له بسبب تعدد أنواعه وتعدد الأهداف العامة المراد تحقيقها من تطبيق هذه السياسة ،بالإضافة إلى تشابك الآثار المترتبة عليه ،ولذلك يمكن القول بأن كل ما ورد من تعاريف للدعم بالكتابات المالية والإقتصادية هو اجتهادات يرمي كل منها إلى إلقاء الضوء على جانب معين من جوانبه.

2- لا تقتصر سياسة الدعم على الدول النامية فحسب ،إذ تلجأ الدول الراسمالية والأخرى التي وصفت بأنها اشتراكية في فترة من الزمن إلى استخدام سياسة الدعم ضمن أدوات السياسات المالية والإقتصادية بشكل عام.

3- للدعم أبعاد كثيرة اجتماعية وسياسية واقتصادية فهو يتصل بمتطلبات المواطنين من السلع الأساسية خاصة للفئات ذات الدخل المحدود وتوفيرها بأسعار تتناسب مع دخولهم ،ومن الخطأ النظر إلى الدعم كعبء مالي مثل باقي النفقات الجارية ،أو إغفال أهمية المستهدفات المراد تحقيقها بتطبيقه ،والتي منها الحفاظ على مستوى المعيشة الحقيقي لغالبية أفراد الشعب ،وتحسين مستويات الغذاء لفئات الدخل المحدود بشكل خاص وبصورة تجعل النظر إلى الدعم كإنفاق استثماري يهدف إلى

تنمية رأس المال البشري الذي يعد موردًا حقيقياً يجب العمل على رفع إسهامه الفعلي في العملية الإنمائية.

4- إن النظر إلى الدعم كمشكلة مالية فقط إنما يعد من قبيل النظرة الضيقة التي تتجاهل أو تغض الطرف عن الطرح السليم لقضية الدعم وهو تناولها بوصفها هيكلية تجد أسبابها الحقيقية في اختلال هيكل الإنتاج المحلي من جهة واختلال نمط توزيع الدخل من جهة أخرى ,إن إلغاء الدعم هو أبعد الأمور عن حل المشكلة المالية التي تواجه الحكومات ,فليس صحيحاً أن إلغاء الدعم ينهي كلياً عجز الموازنة العامة للدولة لأن مصادر الضغط التضخمي متعددة ومتنوعة ,كما إن إلغاء الدعم أو تقليله سينطوي في حد ذاته على قوى تضخمية إضافية تصيب أسواق السلع التي سيلغى الدعم عنها لاسيما إذا لم ينخفض الإنفاق الوطني أو لم تزد قوى العرض بشكل ملموس.

**ثانياً- التوصيات**

1- لضمان تحقيق أهداف الدعم يجب توفير قاعدة بيانات يتم من خلالها تحديد الذين يستحقون الدعم والذين لا يستحقونه وهذا يتطلب توفير خريطة واضحة ودقيقة عن توزيع الدخل القومي.

2- ترشيد الدعم من أهم الحلول الممكنة للسيطرة على ظاهرة عجز الموازنة العامة وذلك من خلال التأكد من وصول الدعم لمستحقيه وضمان عدم تسربه لمن لا يستحق.

3- ضرورة إلغاء الدعم عن الاستهلاك الكمالي والسلع الكمالية بل وفرض ضرائب عليها وتخصيص حصيلة تلك الضرائب لتمويل دعم السلع الضرورية أخذاً بمبدأ (دعم السلع بعضها لبعض)

4- أهم السبل للتخلص من الحاجة لاستخدام سياسة الدعم هو خلق فرص عمل حقيقية منتجة تغني عن انتظار الدعم والاعتماد عليه وتقود نحو تحقيق الإشباع المادي والمعنوي للحاجات للمواطنين المتحصلين على تلك الفرص.

5- ضرورة تركيز حكومات الدول النامية في خططها التنموية على دعم وتطوير القطاعات الإنتاجية مثل الزارعة والصناعة ,الأمر الذي سيؤدي إلى امتصاص معدلات التضخم وكذلك التخفيف من حدة الزيادة في معدلات البطالة والذي من شأنه أن يولد العمالة الماهرة ويزيد الانتاجية ويحدث تشابك بين القطاعات الإقتصادية المختلفة ومن ثم يخفف من الحاجة إلى الدعم الحكومي الذي يرهق ميزانيات هذه الدولة.

**المصادر**

**أولاً- المصادر العربية:**

1. أبوزيد ,مها محمود (2019) ,الدعم النقدي المشروط وعدالة توزيع الدخول ,مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، المجلد 56 ,العدد 3.

2. أبوفروة ,عبدالمطلوب أحمد وبركة ,حنان عبدالرحمن (2016) ,أثر استبدال الدعم العيني بالدعم النقدي على المستهلك في ليبيا ,مجلة المختار للعلوم الإقتصادية ,المجلد الثالث ,العدد الخامس.
3. اسماعيل, علي سيد(2019) ,الآثار الإيجابية والسلبية لإلغاء الدعم على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والسياسي , دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر ,جامعة الأزهر ,القاهرة.
4. أمين ,محمود أحمد (2009) ,*كفاءة وعدالة الدعم الحكومي في مصر* ,كلية التجارة جامعة عين شمس ,القاهرة.
5. حسين, مجدي ماجد محمد; غانم, محمد حسين حفني (2021) ,آليات ترشيد سياسة الدعم في مصر بالتركيز على دعم السلع التموينية ودعم الخبز. *المجلة العلمية للبحوث التجارية*.
6. د. بن قيدة مروان , د. بوزكري الجيلالي , إصلاح الدعم الحكومي في الجزائر بين مقتضيات الفعالية ومتطلبات الوضع الاجتماعي ,مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا ,المجلد 17 ,العدد 26,سنة 2021,ص17-34.
7. الرفيعي, افتخار محمد مناحي (2022) ,إنعكاس سياسات الدعم الحكومي على بعض المتغيرات الإقتصادية الكلية ,استراتيجيات وآليات الدعم الحكومي من منظور متطلبات الرعاية الإجتماعية ومقتضيات الفاعلية الاقتصادية ,واقع , آفاق وتجارب دولية ,كلية العلوم الإقتصادية , جامعة وهران ,الجزائر.
8. السمالوطي ,جنات فاروق (1983) ,الآثار الاقتصادية والاجتماعية لسياسة دعم السلع والخدمات في مصر ,رسالة دكتوراه غير منشورة ,كلية الإقتصاد والعلوم السياسية , جامعة القاهرة.
9. صندوق النقد العربي (2018) ,سياسات الدعم الحكومي في الدول العربية ,أبوظبي ,الإمارات العربية المتحدة.
10. العامري ,سعود جايد مشكور والحلو ,عقيل حميد جابر (2020) ,*مدخل معاصر في علم المالية العامة* (الإصدار الثاني) ,العراق.
11. عبدالكريم ,نصر (2021) ,دعم السلع الأساسية في المنطقة العربية .شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية, (ANND)صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية (UNDEF) .
12. العجمي ,حمود شافي (2020). إلغاء الدعم وأثره على الاقتصاد المحلي (رؤية شرعية). مجلة كلية دار العلوم،المجلد 37 ,العدد 131.
13. عطية ,سماء محمد (2010), مشكلة الخبز المدعم في مصر وسبل علاجها ,رسالة ماجستير في الاقتصاد.
14. العكام ,محمد خير(2018) ,المالية العامة ,الجامعة الإفتراضية السورية ,دمشق.

15. الفقي ,محمد سعد أبوالفتوح (2022) ,سياسة الدعم في مصر واقع وآفاق –دراسة تحليلية ,كتاب الملتقى الدولي حول استراتيجيات وآليات الدعم الحكومي من منظور متطلبات الرعاية الإجتماعية ومقتضيات الفعالية الإقتصادية :واقع ,آفاق وتجارب دولية ,جامعة وهران ,الجزائر.
16. قادة ,طاهر شيخ ولعرج ,طاهر(2023) ,واقع الدعم الحكومي في الجزائر ,كتاب الملتقى الدولي حول استراتيجيات وآليات الدعم الحكومي من منظور متطلبات الرعاية الإجتماعية ومقتضيات الفعالية الإقتصادية :واقع ,آفاق وتجارب دولية ,جامعة وهران ,الجزائر ,(الصفحات 30–36).
17. محمود ,علي لطفي (2008) ,رؤية حول منظومة الدعم في مصر ,المؤتمر السنوي الثالث عشر: إدارة أزمة الدعم وفعاليات العدالة الإجتماعية ، جامعة عين شمس – كلية التجارة – وحدة بحوث الأزمات ,القاهرة ,الصفحات 2–72.
18. المرصد الاقتصادي الأردني للدعم المستقل (2014) ,إعادة هيكلة الدعم الآثار الاقتصادية والاجتماعية ,الأردن.
19. مصطفى ,سماح (2013) ,تقييم سياسات الدعم فى الاقتصاد المصرى فى ظل متطلبات الحوكمة , الإدارة العامة للبحوث المالية، وزارة المالية , مصر , صفحة 12.
20. مهودر ,هيفاء نجيب (2012) ,الدعم الحكومي في الفكر الإقتصادي ,مجلة الإقتصادي الخليجي ,العدد 23.
21. يوسف ,أحمد عرفة أحمد(2020), الدعم الإقتصادي حقيقته وأنواعه ,دار التعليم الجامعي , الأسكندرية.

**ثانياً– المصادر الأجنبية**

1. Khattab, Abdallah Shehata (2007) ,The Impact of Reducing Energy Subsidies On Energy ,Industriesin Egypt. Egyptian Center for Economic Studies
2. Steenblik, Ronald (2005). Subsidy and the environment, Global subsidies initiatiue international institute for sustainable development. p. 1.